

عبدالله أحمد غانم: لـ «الميثاق»:

الرئيس لن يسلم السلطة وسيفوض بعض صلاحياته لنائبه

الرئيس سيعود ليمارس مهامه ومبررات المادة (116) انتفت الآن

جمال بن عمر .. قدم آلية تنفيذية والمؤتمر يؤيدها



حاوره / محمد انعم

الاتصالات مستمرة بين المؤتمر والمشارك خلال شهر رمضان

لدينا معلومات بأن (الإصلاح) اتخذ قبل الأزمة قراراً سرياً لتصفية الرئيس

الخارجي الذي تلقاه هذه المؤامرة وهذا الدعم الخارجي دعم مادي ومعنوي وإعلامي، ولعلكم تشاهدون «الجزيرة» وما تقوم به وهو عنوان للأموال المدسنة التي تأتي من قطر لتمويل هذه المؤامرات.

الإصلاح والصوملة

تقريباً هناك شعبة في محاولة استهداف الحرس الجمهوري توجي بأن هناك استهدافاً لتدمير البنية الأساسية للجيش اليمني وبإذات الحرس؟

- حقيقة ما يلاقيه قادة الحرس الجمهوري وأفراد وجنود الحرس الجمهوري في المعسكرات المنتشرة هو تقريباً نفس ما جرى للجيش الصومالي بعد انتهاء «سياد بري» أو في أواخر أيام «سياد بري» عندما كانت القبائل تقوم بحاصرة المعسكرات الواقعة في أراضيها وتمنع عن الجنود التموين والغذاء والماء، وبهذه الطريقة يضطر الجنود بعد فترة من الحصار إلى التسليم وبذلك يسهل للقبائل الحصول على السلاح الثقيل في هذه المعسكرات وتصبح القبائل مسلحة تسليحاً ثقيلاً مثلها في المؤسسة، ولهذا الأمر يتطلب من جماهير شعبنا ذلك مثل الجيش نفسه، وهو الأمر عندما يتكرر في عدد من المحافظات والمعسكرات، فستنتهي هبة الدولة وتنتهي قوة الجيش وتصبح البلد في حرب أهلية لا نهاية لها وهو ما تشهده الصومال منذ عام ٩٢م حتى هذه اللحظة والمراد مما تقوم به هذه الجهات هو إيصال اليمن إلى تلك الحالة الصومالية المؤسفة، ولهذا الأمر يتطلب من جماهير شعبنا أن ترفع مستوى يقظتها وتماسكها مع نظامنا السياسي لكي نفوت على أولئك المتآمرين تنفيذ مؤامرتهم.

القرار السري

الآن هل ثبت فعلاً أن عناصر وحزب الإصلاح يستخدمون أسلحة ثقيلة في أرحب وغيرها؟

- ليس ذلك فقط .. الخطورة في ما قام به الإخوان المسلمون هو ذلك القرار السري الذي اتخذ قبل الأزمة بالتخلص من الرئيس علي عبدالله صالح شخصياً .. ذلك القرار الذي اتخذ في وقت من الأوقات قبيل الأزمة هو الذي نشهد الآن تبعاته ومرتباته.

وهل عندكم معلومات حول ذلك القرار الآن؟

- نعم.

هل من الممكن أن تعطونا مختصراً منها؟

- لا.

استاذ عبدالله إذا كان حزب الإصلاح يستخدم السلاح الثقيل لماذا لا يتم تطبيق القانون وحل الحزب هذا أو استخدام سلطات الدولة باعتبار المؤتمر مسئول عن حماية الدستور والقانون؟

- دعني أضم صوتي إلى صوتك ونوجه هذه الأصوات إلى قيادة القوات المسلحة وقيادة وزارة الداخلية والأمن المركزي لأنه لماذا لا يستقدمون القوة في الضرب بيد من حديد ضد أولئك المتآمرين.

نائب رئيس الجمهورية.. هذه المبررات الدستورية انتفت في الحالة الراهنة التي أمامنا، وبالتالي ينتفي تطبيق المادة (١١٦) من الدستور وهو الأمر الذي تنتقل معه إلى تطبيق المادة (١٢٤) من الدستور التي تجيز لرئيس الجمهورية أن يفوض نائبه ببعض من صلاحياته.

إذا كان حسب الترتيبات التي تحدثتم عنها .. هل المؤتمر أعد نفسه لانتخاب رئيس جمهورية؟

- المفروض أن يكون المؤتمر إن لم يكن جاهزاً فيكون قادراً على أن يحضر نفسه ويجهز أمره لكي يدخل في هذه الانتخابات الرئاسية المبكرة.

استاذ عبدالله كيف تقرأون المشهد العسكري الآن هناك مواجهات عنيفة تجري في أبين ومتورط بها الزنداني وعلي محسن وحزب الإصلاح إضافة إلى القاعدة.. ما هو موقف المؤتمر أمام ما يجري؟ هل سيقبل الحوار مع حزب يحمل السلاح ضد الدستور والقانون؟

- المشهد الحالي بئس بوجود مؤامرة ضخمة على الدولة اليمنية وعلى المؤتمر الشعبي العام وعلى الرئيس علي عبدالله صالح.. هذه المؤامرة الكبيرة تقوم بها عناصر مسلحة سواء من انشق عن الجيش أو من أفراد القاعدة أو من الحوثيين أو من الإخوان المسلمين الذين يربطون بين كل تلك الحركات في مؤامرة شرسة يستندوا جانب إعلامي يستخدم أسوأ ما يكون الإعلام البذئ الذي وصل إلى حد الفرائضية في التعامل مع الناس.. هذه المؤامرة نجد تجلياتها في أبين في زنجبار وجعار وشقرة .. نجد تجلياتها في أرحب.. نجد تجلياتها في مارب.. نجد تجلياتها في أزمة البترول والديزل.. نجد تجلياتها في أزمة الكهرباء.. نجد تجلياتها في مناح كثيرة من حياتنا الأمر الذي يجعل هذه الأزمة ظرفاً ضاغطاً إلى

الهدف من الاعتداءات على الحرس والجيش إيصال اليمن إلى الصوملة

أقصى حد على النظام القائم من أجل أن يضع حداً نهائياً لها قريباً بإذن الله.

لا نملك في هذه الحالة إلا أن نقوم ونستمد قدرتنا على المقاومة والصمود من شعبنا الصابر والمستبسل ومن رجال القوات المسلحة الأشاوس الذين يديقون أفراد المؤامرة الهزائم تلو الهزائم في كل من أرحب وزنجبار ولا مجال أمامنا إلا أن نصمد ونقاوم برغم شراسة المؤامرة، وبرغم الدعم

- نعم في بالضبط تمثل خارطة الطريق وربما تأخذ عنواناً آخر وهو الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية.

المطالبة بنقل السلطة وفقاً للمادة (116) من الدستور محاولة لاستثمار جريمة مسجد النهدين

الرئيس سيعود

معنى ذلك أن الرئيس لن يعود بهذه الحالة؟ لا الرئيس سيعود.. لا يوجد في الأفكار التي قدمها بن عمر ما يتعلق بعدم عودة الرئيس .. سيعود الرئيس والتفويض الممنوح لنائب الرئيس.. لا يعني تسليمًا للسلطة أو انتقالًا للسلطة .. سيبقى الرئيس علي عبدالله صالح هو الرئيس الشرعي للجمهورية اليمنية إلى حين انتخاب رئيس جديد.

واحتمال هذا في نهاية ٢٠١١م؟

- الانتخابات الرئاسية المبكرة نعم في نهاية ٢٠١١م.

معنى ذلك أن هذه الأفكار سبق أن طرحها الرئيس قبل ستة أشهر ودعا فيها إلى انتخابات مبكرة.

- بالضبط نعم.

استاذ عبدالله قادة المشترك تطرح ضرورة الالتزام بنص المادة (١١٦) فيما يتعلق بنقل السلطة.. ما تعليقكم على ذلك؟

- تعليقي على هذا الموضوع قبل أن ندخل في الشرح الدستوري له أود أن أقول المطالبة بنقل السلطة في هذه الظروف وفقاً للمادة (١١٦) من الدستور هو محاولة لاستثمار الجريمة التي حدثت في مسجد النهدين يوم ٢٠٣ / ٦ لأن هذا الطرح يتغافل عن وقوع هذه الجريمة ويتناسى ما أثرته هذه الجريمة الكراء على حياة رئيس الجمهورية وحياة زملائه من قادة الدولة الذين يعالجون الآن في المملكة العربية السعودية، وتنتمى لهم الشفاء العاجل والعودة القريبة بإذن الله، أما من الناحية الدستورية فهم يستندون إلى أن الرئيس في حالته المرضية الحالية إنما هي عجز دائم عن ممارسة المهام وهو أمر غير صحيح، فالرئيس لم يصب بعجز دائم على الرغم من فداحة الجريمة وفداحة الأثر الذي خلفته إلا أن الرئيس من الطاف الله لم يصب بعجز دائم عن ممارسة مهامه هو مجرد حروق يتعالج منها وعندما يشفى منها بإذن الله سيعود ليمارس مهامه، وبالتالي انتهى المبرر الموجود في المادة (١١٦) التي تنص أنه في حالة خلو مقعد الرئاسة أو الإصابة بعجز دائم يتم نقل السلطة إلى

كشفت الأستاذ عبدالله أحمد غانم عضو اللجنة العامة رئيس الدائرة السياسية في المؤتمر الشعبي العام أن مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن جمال بن عمر قدم خارطة طريق أو آلية تنفيذية للمبادرة الخليجية لقيادات المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك، تتمثل في تفويض فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية نائبه ببعض صلاحياته وفقاً للمادة (١٢٤) من الدستور للإشراف على الإعداد لانتخابات رئاسية مبكرة تجري في نهاية العام الجاري والدخول في حوارات مع أحزاب اللقاء المشترك من أجل هذا الغرض.

وأوضح الأستاذ عبدالله غانم في حوار مع «الميثاق» أن الرئيس سيعود إلى اليمن، والتفويض الذي سيعمنه لنائب الرئيس لا يعني تسليماً للسلطة أو انتقالاً لها، وأن الرئيس علي عبدالله صالح سيبقى هو الرئيس الشرعي للجمهورية اليمنية إلى حين انتخاب رئيس جديد...وهنا نص الحوار:

في حوارات من أجل هذا الغرض مع أحزاب اللقاء المشترك... هذا هو المضمون الأساسي للأفكار التي قدمها بن عمر إلى جانبها طبعاً مجموعة من الأفكار المتعلقة بإنهاء هذه الأزمة نهائياً والمتضمنة في أنه بعد الانتخابات المبكرة لرئاسة الجمهورية يجري إعداد مشروع دستور جديد يتم الاستفتاء عليه ومن ثم يتم إجراء انتخابات نيابية لأعضاء مجلس النواب وكل ذلك في غضون سنتين من انتخابات الرئاسة المبكرة.

وهل تقبل المشترك هذه الأفكار؟

- طرحت هذه الأفكار على المشترك من قبل الأخ جمال بن عمر، كما طرحت في لقاءات جمعت بين نائب الرئيس مع عدد محدود من الأخوة قادة اللقاء المشترك، وهذه الاتصالات وفرت جواً إيجابياً يمكن من الحوار حول الأفكار المطروحة، ولكن مع ذلك الإخوان في المشترك لا يزالون عند موقفهم بأن يتم أولاً نقل السلطة إلى نائب الرئيس وبعدها يجري أي حوار، وهذا موقف حتى الآن مرفوض.. الأخ جمال بن عمر قال: إنه سيعود إلى اليمن مرة خامسة بعد انتهاء شهر رمضان المبارك على أساس أن يتم خلال هذا الشهر الكريم استمرار الاتصالات ولا أقول الحوارات استمرار الاتصالات بين قيادة المؤتمر الشعبي العام وقيادات أحزاب اللقاء المشترك.

المؤتمر يرحب

ما هو موقف المؤتمر من هذه الاطروحات؟ - المؤتمر مبدئياً يرحب بهذه الأفكار التي قدمها جمال بن عمر خاصة وأنها تضمنت أيضاً أن يجري الحوار بين المؤتمر والمشارك مع إضافة ممثلين عن الحركة الجنوبي وعن الشباب وعن الحوثيين تحت رعاية الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن والاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي.

انتخابات رئاسية مبكرة واعداد دستور وانتخابات برلمانية خلال سنتين

لا حوار في الخارج

الحوار هل سيكون في صنعاء أم في خارجها؟ كانت هناك مقترحات أن يجري الحوار خارج اليمن ولكن المؤتمر مصرّ - على أن يجري الحوار داخل اليمن لأنه لا مبرر لإجراء حوارات بين أطراف وطنية في الخارج.

هل نستطيع أن نقول إنها خارطة الطريق التي أعلن عنها نائب رئيس الجمهورية؟

الاعتصامات المشؤومة

بداية نهنئكم بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك ونتمنى أن تطلعونا على آخر تطورات المشهد السياسي.. وهل يمكن لشعبنا اليمني أن يصوم شهر رمضان في ظل الأمن والاستقرار؟

- بمناسبة حلول شهر رمضان الكريم يسرنا أن نتوجه بالتهنئة إلى فخامة الرئيس علي عبدالله صالح وهو في مشفاه في الرياض متمنين له صوماً مقبولاً وشفاءً عاجلاً وعودة حميدة بإذن الله، كما نتوجه بالتهاني إلى جماهير شعبنا اليمني بهذه المناسبة الدينية العظيمة سائلين الله أن يعيده علينا باليمن والخير والبركات، وفيما يتعلق بالرد على سؤالك نحن نتمنى أن ينعم شعبنا بأجواء مطمئنة وهادئة في هذا الشهر الكريم ولكن لا ننسى أن هناك من ينغص على شعبنا هذه الحياة التي تنمناها له ونرجو أن يلهمهم الله الصبر والهداية وأن يكفوا عن ممارسة الأذى الذي تعودوا على ممارسته منذ أن بدأت تلك الاعتصامات المشؤومة وعلى الأقل أن يكفوا أذاهم عن المواطنين القاطنين في الأحياء المجاورة لميدان جامعة صنعاء، هؤلاء المواطنون اليائسون الذين أصابهم الضرر من طول هذا الاعتصام وأثر على حياتهم اليومية وأثر على حياة أبنائهم الدراسية وأثر على تجار تهم وأعمالهم حتى ضحوا من الشكوى وخرجوا إلى الشوارع يعلنون شكواهم لله أولاً والمسؤولين ثانياً ونرجو أن يكف هؤلاء أذاهم عن هؤلاء المواطنين البسطاء ويتركهم يقضون شهر رمضان يصومون فيه لله ويؤدون فرائضهم الدينية بدون أذى.

خارطة الطريق

استاذ عبدالله كان الأخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية نائب رئيس المؤتمر الأمين العام أعلن أن الاطراف السياسية قد تتوصل قريباً إلى خارطة طريق لحل الأزمة اليمنية.. ما هو الجديد بهذا الشأن؟

- هناك جديد مهم يتمثل في أن السيد جمال بن عمر مندوب الأمين العام للأمم المتحدة قدم للأطراف السياسية اليمنية مجموعة من الأفكار لا نطلق عليها مبادرة لأنها ليست مستقلة عن المبادرة الخليجية وإنما هي تعتبر المصادرة الخليجية أرضية لها.. هذه الأفكار أبرزها أنها تقوم على تفادي السلبات الموجودة في المبادرة الخليجية.. تلك السلبات المتمثلة في التزمين غير العملي كأن تشكل حكومة الوحدة الوطنية خلال أسبوع وتقدم استقالة الرئيس خلال شهر وتجرى انتخابات لرئيس جديد خلال (٦٠) يوماً .. هذه الأفكار التي قدمها بن عمر تجاوزت هذه النقاط السلبية وجنود بسطاً، وكان يقف على رأس الجناح العسكري للجماعة إجراء انتخابات رئاسية مبكرة مع نهاية عام ٢٠١١م على أساس أن الرئيس علي عبدالله صالح يفوض وفقاً للمادة (١٢٤) من الدستور نائبه بالإشراف على الإعداد لهذه الانتخابات الرئاسية المبكرة وبالدخول

الرفض والمناهضة الشعبية لتنظيم الإخوان خصوصاً بعد أن ارتبط بتنظيم القاعدة في تحالف استهدف مصالح الناس أكثر من استهداف النظام، وتسبب في تشريد أكثر من ٦٠ ألف شخص نزحوا قسراً من محافظة أبين إلى المناطق المجاورة هرباً من مسلحي القاعدة الذي فتحو النار على الجميع واعلنوا عزمهم على إقامة إمارة إسلامية في اليمن تنطلق من أبين.

وينظر المواطن اليمني بقلق كبير إلى المستقبل بعد إعلان عبدالمجيد الزنداني عن نيته لإنشاء دولة الخلافة الإسلامية مستنداً إلى تلك العناصر المتطرفة التي تدبر حرباً ضارية في أبين والجوف، وتدل مجريات العمليات العسكرية على تلقي تلك العناصر المتطرفة تدريباً عالياً ودعمًا كبيراً جعلها تتمكن من الصمود أمام ضربات الجيش لعدة أشهر رغم تلقيها ضربات موجعة أفقدتها العديد من القيادات. الموقف الشعبي الرافض للأفكار والتوجهات الخطيرة لهذا التنظيم المتطرف أخذ في التصاعد بسبب سقوط أوراق التوت عن قيادات الإخوان الذين أكدوا تطرفهم وانقراطهم إلى المبادئ فضلاً عن استخدامهم للفتاوى بصورة انتهازية تبع لهم تصفية الخصوم السياسيين، وتعيد إلى الذاكرة الجرائم الفظيعة التي ارتكبوها في الفترة الانتقالية ١٩٩٠ - ١٩٩٢ وفق الفتاوى الدموية التي اباحت دماء قيادات الحزب الاشتراكي في مرحلة الصراع على السلطة قبل إجراء الانتخابات النيابية الأولى.

ويتخوف المراقبون من تحول اليمن إلى بؤرة للإرهاب إذا ما استمر تنظيم (الإخوان للقاعدة) في القوف بسبب الفوضى القائمة في البلاد جراء استهداف تدمير بنية الدولة وتشنيت قوتها من خلال فتح جبهات عسكرية واقتصادية عديدة قد لا يحتمل اليمن تداعياتها بسبب ضعف الاقتصاد الوطني، وهو ما يفرض على الجوار الإقليمي والمجتمع الدولي تحركاً سريعاً للحيلولة دون توسع هذا التحالف القاعدي الإخواني الذي قد يسبب أزمات مستمرة وحروب أهلية لن تقتصر آثارها على المجتمع اليمني كما أكدت التجارب السابقة.

استراتيجية الإخوان للوصول إلى السلطة بالعنف

فكان ذلك سبباً في تشكيل تنظيم جديد تحت مسمى القاعدة هدفه الأول ضرب المصالح الأمريكية في العالم.

وفي اليمن تلقى السفير الأمريكي بضعاء عرضاً من حميد الاحمر -حسب وثائق ويكيليكس- يبدي فيه استعداد حزبه لأجراء أي تعديلات في الحزب وتكويباته وأهدافه مقابل ضمان الحصول على دعم أمريكي لإيصاله إلى السلطة. واكد في أكثر من مناسبة أن حزب التجمع اليمني للإصلاح سيكون حليفاً قوياً في محاربة الإرهاب إذا ما تم آزاحة الرئيس علي عبدالله صالح عن السلطة.

رفض هذا العرض ينطوي على خطورة بدأت تظهر ملامحها في تحريك مجاميع القاعدة للاستيلاء على محافظة أبين القريبة من ميناء عدن الاستراتيجي الذي شهدت سواحله الهجوم الاعنف للقاعدة في اليمن على المصالح الأمريكية والذي استهدف العمدة كول، وقد يشهد المستقبل القريب عمليات انتقامية للقاعدة التي يديرها قادة تنظيم الإخوان في اليمن وعلى رأسهم عبد المجيد الزنداني المطلوب دولياً على ذمة تمويل الإرهاب وارتبط اسم جماعته «الإيمان» بعدد من الإرهابيين الخاطرين الذين تخرجوا منها، ونفذوا عمليات ارهابية. مستقبل الاستراتيجية الإخوانية في اليمن لا يبدو مؤهلاً للنجاح، إذ اكتشفت خططهم سريعا بسبب حجم الكذب والمغالطات التي ارتكبوها، وكذا تناقض المواقف، الأمر الذي أدى إلى تزايد



عبدولي المذهابي

دعوى الاستيلاء على مديرية أمن أسبوط والزحف المقدس من هناك للاستيلاء على كل المدن التي تقع في أيديهم، وصولاً إلى القاهرة، وهي الفكرة الساذجة - التي أجهشتها أجهزة الأمن في منبعا- التي كان مجلس شورى الجماعة قد وضعها للاستيلاء على الحكم في مصر عقب قيامهم باغتيال الرئيس السادات، بعدها قام صفوت أحمد عبد الغني -بنفسه- بتنفيذ عملية اغتيال الدكتور رفعت المحجوب.

ويتضح من خلال تلك الوقائع التاريخية المشهودة والوثائق السرية التي تم تسريبها أن رغبة الوصول إلى الحكم لدى تنظيم الإخوان أقوى من رغبة إقامة دولة إسلامية، إلا أنه يعتمد الدين غطاءً لتحركاته وطموحاته لحشد تأييد الشارع الإسلامي والعربي، مستغلاً ما وصل إليه العالم العربي والإسلامي من أوضاع متردية سياسياً واقتصادياً، وعلى الجانب الآخر تبني قيادات التنظيم مرسوماً كبيرة في التعامل مع الغرب واستعداداً غير محدود للتجاوب مع أي متطلبات من شأنها الحصول على دعم يمكن التنظيم من الوصول إلى السلطة، تماماً كما حدث في أفغانستان عندما تحركت مجاميع كبيرة من العالم الإسلامي لكسر شوكة النفوذ الشيوعي في أفغانستان والقضاء على المد السوفيتي بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية مقابل وعود بإيصال الإخوان إلى السلطة في العالم العربي، إلا أنها عادت وتخلت عنهم ونكثت وعودها،

يتبنى تنظيم الإخوان المسلمين في العالم استراتيجية واضحة للاستيلاء على الحكم باستخدام العنف تحت غطاء ديني وفتاوى تبيح لعناصر التنظيم تصفية الخصوم السياسيين، وهناك وقائع كثيرة تكشف عن هذا الطموح الجامع للوصول إلى السلطة لا تختلف عن ما حدث في اليمن في الثالث من يونيو المنصرم، عندما تم استهداف الرئيس علي عبدالله صالح وخيار قيادات الدولة أثناء انهمارهم لصلاة الجمعة بـمسجد دار الرئاسة، وإذا ما عدنا إلى الوراء قليلاً سنجد ذلك تكرر لما حدث في مصر الشقيقة عندما حاول التنظيم اغتيال الرئيس عبدالناصر عام ١٩٥٤، والتي اعتقل على خلفيتها سيد قطب ضمن آخرين، إلا أن المحاولة فشلت. ثم تكررت في العام ١٩٨١ ونجحت في اغتيال الرئيس أنور السادات ولكنها فشلت في الاستيلاء على الحكم. ويتحدث الكاتب السياسي عبد الرحيم علي عن أعمال العنف التي قامت بها «الجماعة الإسلامية المصرية»، ووجعها العسكري، في تسعينات القرن الماضي، والتي بدأت باغتيال الدكتور رفعت المحجوب رئيس مجلس الشعب في عام ١٩٩٢، وانتهت بجاذث الديبر البحري، الذي أعلنت الجماعة - قبله بقليل- وقف العنف في يوليو ١٩٩٧، ويقول: «وبين التاريخين سقط على أرض مصر مئات الأتفس البرية من مواطنين مسلمين وأقباط وسياح أجانب ورجال شرطة وجنود بسطاً، وكان يقف على رأس الجناح العسكري للجماعة طوال تلك الفترة، صديق طفولتي وصيبي وزميل لراستي، حتى انتهاء المرحلة الثانوية، الدكتور صفوت أحمد عبد الغني». هذا الشاب الوسيع الجذول، شديد الأدب، ذو الإبتسامة الساحرة الأخاذة، زاملته اثني عشر عاماً من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الثانوية، كنت أشد منه قسوة في التعامل مع زملائي، وأصلب منه عوداً في مواجهة الأعياب الصبية - خاصة ما يتعلق بمشاجرات المراهقين - وكان رقيقاً حنوناً، لا يعرف العنف طريقاً إلى تصرفاته، حتى أنضم إلى الجماعة الإسلامية فكان المتهم الثاني في قضية أحداث أسبوط في عام ١٩٨١، والتي راح ضحيتها ١٨٠ جندياً وضابطاً ومواطناً قتلا على الموية تحت